دراسات في الاقتصاد الصناعي

محاضرة بعنوان .....الحصار الاقتصادي العراق

أستاذ المادة : أ.د فارس مهدي محمد

****

أنهيار الصادرات النفطية

لقد بدأ العراق بعد الموافقة على القرار ٩٨٦ بإنتاج النفط الخام ما وسعته قدرته الإنتاجية، وأصبح يصدر النفط بموجب مراحل نصف سنوية. ان صادرات العراق النفطية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣، وأنتاج العراق من النفط الخام قد انهار في سنة ١٩٩١ أثر الحرب، حيث أصبح ينتج فقط لسد الطلب المحلي وتصدير حوالي ٦٠ ألف برميل يومياً إلى الأردن بموافقة الأمم المتحدة، وتهريب ما يمكن تهريبه إلى الدول المجاورة.

ولقد قفز الإنتاج بشدة في سنة ١٩٩٧، وهي السنة التي بدأت فيها الصادرات النفطية بصورة رسمية بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء. كما زيدت قيمة الصادرات النفطية المسموح بها كل ستة أشهر من ملياري دولار في البداية إلى ٥.٢٦ مليار دولار في سنة ١٩٩٨ ثم ألغي هذا السقف نهائياً في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٩ وذلك بموجب القرار ١٢٨٤ الذي فرض على العراق، ضمن ما فرضه رجوع مفتشي أسلحة الدمار الشامل لمزاولة مهامهم، وقد رفض العراق رجوع هؤلاء المفتشين.

ولقد تساوى إنتاج العراق تقريباً في سنة ١٩٩٩ مع إنتاجه قبل عقد من السنين، أي في سنة ١٩٨٩، وهي السنة الوحيدة الكاملة، في ظل رئاسة صدام حسين، التي لم يخض فيها العراق حرباً ولم يخضع إلى حصار، ووصل الإنتاج قمته في سنة ٢٠٠٠ ثم أخذ بالتدهور بعد ذلك بسبب المشاكل مع الأمم المتحدة ومنها مسألة التسعير، ثم انخفض بشدة في سنة ٢٠٠٣ وهي سنة سقوط النظام.

أن إنتاج وصادرات النفط الخام العراقي والعوائد النفطية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣

أما قيمة الصادرات النفطية فقد فاقت في سنة ١٩٩٩ ما كانت عليه في سنة ١٩٨٩، ثم ازدادت في سنة ٢٠٠٠ بأكثر من ٦٠ بالمائة عما وصلته في سنة ١٩٩٩ وبذلك بلغت قمتها خلال فترة الحصار. ورغم أن ٣٠ بالمائة من قيمة الصادرات النفطية كانت تذهب تعويضات

الحرب - وقد خفضت تلك النسبة إلى ٢٥ بالمائة فيما بعد ثم إلى ٥ بالمائة بعد سقوط النظام – فإن الصادرات النفطية كانت تزيد عن حاجة العراق للغذاء والدواء، وقد تجمع فائض منها الصالح العراق في حسابه الخاص الموضوع أمانة تحت أشراف الأمم المتحدة علماً أن الحصار الاقتصادي رفع في ٢٢/٠٥/٢٠٠٣ بموجب القرار ١٤٨٣ وانتهى العمل ببرنامج

النفط مقابل الغذاء في ٠٣/٠٦/٢٠٠٣. كان العراق يستورد قبل الحرب حوالي ٣٦٠ مليون دولار سنوياً من الأدوية والمعدات الطبية، كما بلغت قيمة استيرادات العراق في سنة ١٩٨٩ من المواد الغذائية حوالي ٢,٤٨٥ مليون دولار (راجع جدول (٤-٩). فإذا اعتبرنا مجموع هذين الرقمين (وهو ٢,٨٤٥ مليون دولار) كأساس لاستيرادات العراق السنوية الغذائية والطبية قبل الحرب، وأن هذه الأستيرادات ستزداد بنسبة معدل الزيادة السنوية للسكان، فإن حاجة العراق للمواد الغذائية والطبية من الخارج ستبلغ حوالي ٣.٥ مليار دولار في بداية سنة ١٩٩٧ وهي السنة التي بدأ فيها العراق تصدير النفط بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء، وسيكون تقديرنا لقيمة احتياجات العراق الغذائية والطبية حوالي ٣.٨ مليار دولار كمعدل سنوي خلال السبع سنوات ١٩٩٧-٢٠٠٣.

هذا بخصوص حاجة العراق السنوية للغذاء والدواء، أما بخصوص قيمة الصادرات النفطية، أن مجموع قيمة الصادرات النفطية خلال الفترة(١٩٩٧ ٢٠٠٣) بلغ حوالي ٧٧ مليار دولار وأن تقديرنا لمجوع ما حصل عليه العراق من تلك العوائد النفطية هو حوالي ٥٣ مليار دولار، حيث ذهب الباقي حوالي ٢٤ مليار دولار كتعويضات حرب ونفقات للأمم المتحدة وجزء يسير منها أجور نقل النفط عبر تركيا.

إن الرقم المذكور يشير إلى أن المعدل الصافي لما كان يحصل عليه العراق من العوائد النفطية الرسمية أي من خلال الأمم المتحدة) هو حوالي ٧.٦ مليار دولار سنوياً مقابل احتياجات غذائية وطبية قدرناها بحوالي ٣,٨ مليار دولار سنويا، أي أن صافي العوائد النفطية للعراق كانت تساوي ضعف احتياجاته من الغذاء والدواء.

ولقد وافقت الأمم المتحدة على تخصيص مبالغ أضافية مهمة لتغطية حاجات العراق الإنسانية الملحة في مجالات(الماء والكهرباء والتربية والزراعة والمواصلات والإسكان) وغيرها إضافة إلى ٦٠٠ مليون دولار كل ستة أشهر لشراء (أجهزة ومعدات نفطية) .

التخصيصات المالية لبرنامج النفط مقابل الغذاء خطة رقم (١١) لتغطية الستة اشهر (١/١٢/٢٠٠١ - ٢٩/٥/٢٠٠٢) (مليون دولار)

(١) أبواب الصرف غير ثابتة، فقد يضاف إليها أو يحذف منها حسب الحاجة في كل خطة توزيعية.
(٢) إن مجموع التخصيص هو لجميع المحافظات العراقية بضمنها المحافظات الكردية وان المبالغ المخصصة هي تقديرية، حيث تعتمد المبالغ النهائية على أسعار المواد في السوق حين شرائها والخدمات حين استحصالها.
(٣) المحافظات الكردية هي أربيل ودهوك والسليمانية ويبلغ مجموع تخصيصاتها حوالي ١٨ بالمائة من مجموع تخصيصات العراق الكلية قبل إضافة التخصيصات

النفطية.

(٤) إن الحصة الغذائية التموينية للشخص الواحد تحتوي على ٢،٤٧٢ سعرة حرارية و ٦٠,٢ غرام بروتين و ٦٤,٠٩ غرام دهنيات و ٤٣٩.٤ ملغرام كالسيوم و ٩,٨ غرام حديد.

(٥) إن الحصص الخاصة تتضمن ٨٧ مليون دولار للإسكان و ١١٢ مليون دولار لبناء المراكز الصحية و ١٠٠,٤مليون دولار للماء والصحة العامة وخمسة ملايين دولار لرياضة الشباب وخمسة ملايين دولار للعمالة والشؤون الاجتماعية.

٦.) مبلغ ثابت قدره ٦٠٠ مليون دولار لكل خطة نصف سنوية ، وذلك بموجب قرار مجلس الأمن.

- **إيذاء احتياطيات العراق النفطية**

إننا نريد من بيان هذه الأرقام المذكورة أعلاه أن نقول بأن برنامج النفط مقابل الغذاء، باعتباره برنامج إغاثة وليس اعمار، قد وفر للعراق خلال الفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠٣ أموالاً زادت عن حاجاته الغذائية والطبية. وقد ذهب جزء من تلك الزيادات لمواجهة حاجات العراق الإنسانية الأخرى رغم بعض السلبيات التي اكتنفت البرنامج.

وبناء عليه لم تكن هناك حاجة للمبالغة في أنتاج النفط العراقي والارتفاع به، خصوصاً ما حدث في نهاية سنة ١٩٩٩ ، إلى مستويات لا تقرها القواعد الرشيدة في الإنتاج، ما عرض جزءاً ليس بالقليل من احتياطيات النفط العراقي إلى الضياع بصورة نهائية. أن عدم التريث لحين وصول الأجهزة والمعدات النفطية اللازمة لرفع قدرة العراق الإنتاجية، والتي وافقت عليها الأمم المتحدة، والإصرار على المبالغة في الإنتاج يتناقض تماماً مع سياسة النظام التي بمقتضاها امتنع عامداً متعمداً عن تصدير النفط العراقي لمدة تزيد عن خمس سنوات قبل بدء العمل بالبرنامج. إن حاجة برنامج النفط مقابل الغذاء، كما شرحناها أعلاه، لم تكن تبرر زيادة الإنتاج بوتائر أدت إلى إيذاء الآبار الإنتاجية والاحتياطيات النفطية، خصوصاً وأن جزءاً لا بأس به من ذلك الإنتاج كان يخصص للتهريب من أجل مليء خزانة صدام الخاصة، وليس لتوفير أموال أضافية لبرنامج النفط مقابل الغذاء. غير أن الحكومة العراقية، رغم كل ذلك، اتبعت سياسة أنتاج الحد الأقصى ما أمكنها ذلك، وقد كان يتم ذلك في ظل ظروف فنية لا تتفق مع قواعد الإنتاج السليم. فتقرير الأمم المتحدة الذي قدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن في آذار سنة (٢٠٠٠) نتيجة زيارة ميدانية للعراق قام بها ستة خبراء مندوبين عن الأمم المتحدة استنتج بأن صناعة النفط العراقية قد وصلت إلى حالة يرثى لها، وإن الارتفاع بالإنتاج إلى حوالي ثلاثة ملايين براميل يومياً في أواخر سنة ١٩٩٩ قد تم بغياب الأصول الفنية التي تتطلبها إدارة الحقول. وإن استمرار الإنتاج على تلك الشاكلة سيؤدي إلى خسارة دائمية لجهة الاحتياطي النفطي وسيترك نسبة كبيرة من النفط لا يمكن استخراجها.

وعلى الرغم من النصائح والتحذيرات العديدة التي وجهت إلى الحكومة العراقية بهذا

الخصوص فإن إنتاج النفط العراقي استمر بصورة غير سليمة وبما لا يتناسب مع الوضع الفني المتدهور. وقد أدت زيادة الإنتاج، دون الاهتمام بالمخاطر المحتملة إلى توقف ٥٦ بئراً عن الإنتاج في الحقول الجنوبية ٥٤ منها قتلت نتيجة للتسرب المائي، كما أن الحقول الشمالية تعرضت إلى أضرار مستديمة، وإن ٢٠ بالمائة من احتياطي نفط كركوك العظيم قد يضيع إلى الأبد. إن ما حدث ليدل دلالة قاطعة على أن النظام العراقي كان يقيم الأمور بحسابات مصالحه الآنية القصيرة الأمد، ولم يكترث بثروات البلد الطبيعية على الأمد البعيد.

- **تهريب النفط العراقي.....**

خصصت الأمم المتحدة (٦٠٠ مليون دولار) كل ستة أشهر من أجل صيانة وتأهيل المنشآت والحقول النفطية العراقية، والتي أصبحت عرضة للتدهور المستمر، كما ذكرنا. وقد كانت العديد من طلبيات الشراء تبقى قيد النظر من قبل لجنة الأمم المتحدة المختصة، وذلك بحجة الاستعمال المزدوج، إذ كان تعليق الطلبيات يتم بتأثير أشد من قبل المندوب الأمريكي وبتأثير أخف نسبياً من قبل المندوب البريطاني. إلا أن العراق أعلن بأنه تسلم ما قيمته ١.٢ مليار دولار من المعدات النفطية وأنه ينوى زيادة الطاقة الإنتاجية من النفط الخام إلى ٣.١ مليون برميل يومياً في سنة ٢٠٠٢، كما ينوي تصدير ٢.٢ مليون برميل يومياً كحد أقصى من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء).

بلغ استهلاك العراق من المنتجات النفطية حوالي ٣٥٠-٤٠٠ ألف برميل يومياً، وإذا بلغ معدل الإنتاج السنوي حوالي ثلاثة ملايين برميل يومياً يخصص منها ٢.٢ مليون برميل يومياً للصادرات بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء، فإن ما سيفيض عن الحاجة ويكون جاهزاً للتهريب حوالي ٤٠٠-٤٥٠ ألف برميل يومياً، يضاف إليها ما يفيض عن حاجة العراق من المنتجات النفطية التي تنتجها المصافي المحلية وبأجراء عملية حسابية بسيطة على أرقام الإنتاج والصادرات نجد أن المعدل السنوي لما كان يفيض عن حاجة الاستهلاك المحلي والصادرات الرسمية خلال السنوات ١٩٩٢-٢٠٠٣ هو حوالي ٢٥٠-٣٠٠ ألف برميل يومياً، كانت تهرب فعلاً.

لقد دأب النظام العراقي على محاولة الحصول على الأموال النفطية بأية وسيلة خارجة

عن سيطرة الأمم المتحدة. ومن أجل هذا الأمر اتبع النظام طريقتين: أحداهما تهريب النفط العراقي، وهي الطريقة المعمول بها أعتيادياً منذ البداية، إذ يقوم النظام بتهريب كميات النقط الخام التي حسبناها أعلاه وكذلك المشتقات النفطية الفائضة عن الحاجة ، خصوصاً من

مصفى البصرة، إلى خارج العراق عن طريق تركيا والأردن وسوريا والخليج العربي. أما الطريقة الأخرى، وقد اتبعت منذ سنة ٢٠٠٠ ، هي أن يتقاضى بموجبها النظام إضافة نقدية (حوالي ٠.٤٠ ٠.٢٥ - دولار للبرميل الواحد زيادة على السعر المتعاقد عليه والمعلن لدى الأمم المتحدة حيث كان يتم إيداع المبلغ الإضافي في حسابات النظام الخاصة وبمعزل عن سيطرة الأمم المتحدة.

إن الأموال التي كسبها العراق من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء (حوالي ٧٢ بالمائة من قيمة الصادرات النفطية كانت تخصص كلها لشراء الغذاء والدواء للشعب العراقي، وكذلك المواجهة حاجات الشعب الإنسانية الملحة، وهي وإن بقيت تحت سيطرة الأمم المتحدة ولا يتم الصرف منها إلا بإذنها وبإشرافها، فإنها كانت أولاً وأخيراً ملكاً للشعب العراقي لمواجهة حاجاته الإنسانية طالما بقي تحت الحصار. أما الأموال التي استولى عليها النظام بوسائل التهريب أو أية وسائل أخرى خارج قنوات الأمم المتحدة، فهي كانت تعامل وكأنها ملكاً لصدام، يتصرف بها كيفما يشاء، وقد ذهب معضمها للصرف على القصور وشراء السلاح والإنفاق على الأجهزة الأمنية الخاصة ورشوة الأنصار من عسكريين ومدنيين. وقد نشرت جريدة الفاينانشيال تايمز اللندنية الرصينة بعددها الصادر في ٤/١٠/٢٠٠٠ نتيجة بحث ميداني قام به مراسلها Robin Allen) قالت فيه أن معدل الصادرات النفطية المهربة من العراق يبلغ حوالي ملياري دولار سنوياً، وأن الأموال التي يحصل عليها النظام بهذه الوسيلة تقع تحت سيطرة صدام حسين وبطانته، يخصص منها ما يزيد على ٦٠٠ مليون دولار سنوياً لشراء السلاح وكذلك استيراد عشرات الآلاف من قناني الوسكي والسيكار الكوبي ومواد الترف الأخرى لتوزع على أنصار صدام ومريديه.

- **قصور وبذخ**

لقد دأب النظام العراقي على التباكي أمام العالم، شاكياً فعل الحصار اللاأنساني في نشر الجوع والمرض داخل العراق وفراغ المستشفيات من الأدوية والمعدات وموت الأطفال. وهو إذ كان يذرف دموع التماسيح على ما انحدرت إليه حالة الشعب العراقي - وهي حالة رهيبة حقاً - ولا ينفك من المطالبة برفع الحصار من جهة، كان يقوم من جهة أخرى بتنفيذ برامج ترف ولهو لرأس النظام وأزلامه، لم يشهد العراق مثيلاً لها من قبل، ولا تضاهيها حتى خيالات ألف ليلة تستنزف مليارات الدولارات من نفط الشعب العراقي المهرب. فقد قام صدام منذ سنة ١٩٩١ ببناء سلسلة من القصور الفارهة بلغ عددها ٤٨ قصراً ()). وتحتوي تلك القصور على أجود مواد الترف واللوازم الأجنبية المهربة إلى داخل العراق. ورغم أن تلك القصور كان ممنوعاً على العراقيين الدخول لها أو حتى الاقتراب من جدرانها الخارجية، فإن

المشاهدات التي رواها القلة من العرب والأجانب الذين سمح لهم صدام دخولها، وكذلك ما رواه أحد المهندسين المعماريين العراقيين من اللذين اشتغلوا على قصور تكريت والحلة والأعظمية - وقد أعدمه صدام بسبب تسريب تلك المعلومات - تشير إلى بذخ شديد ليس مألوفاً لدى حكام العراق في تاريخه الحديث.

وتشمل مواد الترف، فيما تشمله داخل تلك القصور، على صنابير المياه المكسوة بالذهب وثريات الكرستال الفاحشة الثمن وأجود أنواع المرمر الأوربي كما كانت تشير الأقمار الصناعية إلى وسائل الترفيه الملحقة بتلك القصور من مسابح وأحواض خاصة بالأسماك وشلالات وبحيرات اصطناعية ومزارع الغزلان. ولا ينكر أن تلك القصور وملحقاتها تحتاج إلى إدارة وصيانة مستمرة، وقد خصص لتلك الأمور دوائر هندسية وخدمية كاملة تستنزف عشرات الملايين من الدولارات سنوياً. وقد تحولت أغلب تلك القصور بعد سقوط النظام إلى مقرات الجيوش الاحتلال.

ولم يقتصر بذخ صدام على نفسه وعائلته، فقد سمح لأعوانه المقربين إليه بالغرق في البذخ أيضاً. كما أمر أيضاً ببناء مكانات اللهو والمنتجعات الخاصة يستأنس ويلهو بها المقربون ورؤوس السلطة وجلاوزة النظام. ومن بين وسائل اللهو تلك صدامية الثرثار التي تم افتتاحها في نيسان ١٩٩٩، وهي منتجع بجانب البحيرة، يحوي على وسائل ترفيه عديدة منها مدينة ألعاب وحدائق عامة وملاعب رياضية ومحلات عناية صحية و ٦٢٥ بيتاً للسكن، وقد كلف هذا المشروع مئات الملايين من الدولارات.

- **أطفال العراق يموتون**

إن تبديد مليارات الدولارات العائدة للشعب على بناء القصور ومحلات المتعة والانغماس في حياة الترف واللهو من قبل صدام وعائلته وأعوانه قابلها انتشار المرض والفقر والبطالة بين الناس وتقهقر الحياة في العراق من جميع الوجوه، ولقد بدأ ذلك الوضع المتردي يؤثر، أول ما يؤثر على شريحة الشعب الأقل تحملاً، وهم الأطفال، فازدادت نسبة الموت بينهم، كما ذكرنا سابقاً. ونظراً لأن تقرير منظمة الغذاء والزراعة الذي صدر في سنة ١٩٩٥ والذي أعلن موت ٥٦٧ ألف طفل عراقي نتيجة لتدهور الصحة العامة قد قوبل بنوع من التحفظ وبكون ذلك الرقم مبالغ فيه، فقد قامت منظمة اليونيسيف (UNICEF) وبالتعاون مع الحكومة العراقية

بإجراء مسح ديموغرافي للمنطقة الوسطى والجنوبية وكذلك للمنطقة الكردية، لمقارنة ما آلت إليه حالة الأطفال خلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٩ مع حالتهم خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩(١). ونتيجة لذلك المسح فقد تبين أن نسبة الموت بين الأطفال دون سن الخامسة في المنطقتين الوسطى والجنوبية وهذه تسمية للعراق بمعزل عن المحافظات الكردية الثلاث، أي المناطق التي تقع تحت السيطرة الحكومية حيث يعيش حوالي ٨٥ بالمائة من مجموع سكان العراق،

قد تضاعفت عما كانت عليه من قبل. فقد ارتفعت نسبة الموت بين تلك الشريحة من الأطفال من ٥٦ لكل ألف طفل خلال الفترة ١٩٨٤- ١٩٨٩ إلى ١٣١ لكل ألف طفل

خلال ١٩٩٤- ١٩٩٩ وبعكس هذا التدهور الذي حصل في المنطقة تحت السيطرة الحكومية تبين أن نسبة موت الأطفال في المنطقة الكردية تراجعت من ٨٠ لكل ألف طفل إلى ٧٢ لكل ألف طفل خلال نفس الفترتين المذكورتين.

وقال مدير اليونسيف، لو أن التحسن في نسبة موت الأطفال الذي شاهده العراق خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي قد استمر خلال التسعينات لانخفض عدد الأطفال العراقيين

٣الذين ماتوا دون سن الخامسة خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٨ بمقدار نصف مليون طفل على الأقل. إن النتائج أعلاه تبين أن نسبة موت الأطفال في العراق قد ارتفعت بما يتجاوز الضعف في المناطق تحت السيطرة الحكومية حيث كان النظام يقوم بتوزيع الغذاء والدواء، في حين تراجعت تلك النسبة بمقدار ١٠ بالمائة في المنطقة الكردية حيث يتم توزيع الغذاء والدواء بواسطة الأمم المتحدة، وهذا يضع المسؤولية مباشرة على عاتق النظام العراقي. صحيح أن المنطقة الكردية كانت تحصل على حوالي ١٨ بالمائة من صافي عوائد النفط مقابل الغذاء، ما يجعل حصة الفرد هناك أعلى من حصة الفرد في المنطقتين الوسطى والجنوبية، ولكن ذلك الفرق لا يبرر الزيادة الهائلة بنسبة موت الأطفال في ظل النظام العراقي. أن سوء الإدارة وغياب العدالة في التوزيع، ولربما سرقة مواد الإغاثة وعدم توزيعها بالكامل، يضاف إلى ذلك إحجام المنظمات العالمية غير الحكومية عن تقديم الإغاثة في مناطق السيطرة الحكومية بسبب العقبات التي كان النظام يضعها، وذلك بخلاف المنطقة الكردية حيث كانت منظمات الإغاثة تعمل بحرية، أقول أن تلك الأسباب مجتمعة هي التي أدت إلى موت نصف مليون طفل عراقي ما كان لهم أن يموتوا لو ترك النظام مهمة إغاثة الشعب العراقي بيد الأمم المتحدة.

وبعد ثلاثة أسابيع من نشر تقرير منظمة اليونيسيف، قدم الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي أنان، تقريراً إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢٣/٨/١٩٩٩ حول فاعلية برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق. وهو إذ طلب من لجنة العقوبات ويقصد أمريكا بالذات الامتناع عن وضع العقبات أمام الإمدادات الإنسانية الملحة للعراق بحجة الاستعمال المزدوج، فإنه وضع اللوم بصورة رئيسية على الحكومة العراقية لكونها تسيء استغلال برنامج النفط مقابل الغذاء، ولربما بتعمد ولأسباب سياسية.

وكمثال على سوء استغلال البرنامج من قبل حكومة العراق، ورد في التقرير أن مجموع ما خصصته الحكومة في سنة ١٩٩٩ لتحسين غذاء الأمهات والأطفال الرضع هو ٦.٦ مليون دولار فقط من أصل ما يزيد عن ثمانية مليارات دولار حصل عليها برنامج النفط مقابل الغذاء في تلك السنة. لقد كان ذلك في الحقيقة تراجعاً شديداً قياساً لما تم تخصيصه لنفس

الغرض في المرحلة الأولى من البرنامج في النصف الأول في سنة (١٩٩٧) حيث خصص ١٥ مليون دولار في حين أن ما حصل عليه البرنامج من صافي العوائد النفطية في مرحلته الأولى لم يتجاوز ربع ما تم تحصيله في سنة ١٩٩٩.

إن الاستهتار بأرواح العراقيين صغاراً وكباراً، كان من ديدن النظام العراقي، وأن سرقة قوت العراقيين كانت تظهر دلائلها في أسواق بعض الدول المجاورة حيث يباع جزء من الغذاء المسروق وكذلك حليب الأطفال، مقابل عملات صعبة يستحوذ عليها السراق.

- **فاعلية الحصار الاقتصادي....**

هل نجح الحصار الاقتصادي المضروب على العراق منذ ٦/٨/١٩٩٠؟ قبل الإجابة على

هذا السؤال، رب قائل يقول إن هذا السؤال عام ويجب تخصيصه أي نجح الحصار في ماذا؟ هل نجح الحصار في تحرير الكويت؟ الجواب على هذا السؤال كلا، فحرب الخليج، وبالذات أمريكا هي التي حررت الكويت. هل نجح الحصار في أجبار العراق على تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة؟ الجواب كلا فبعضها لم ينفذ هذان سؤالان من جملة أسئلة تتعلق بأهداف الحصار من حيث حالته الشرعية والقانونية، أي تتعلق بما كان يريده مجلس الأمن من العراق من جهة تنفيذ بنود القرارات الصادرة عنه، وخصوصاً القرار ٦٨٧ تلك هي الأسئلة المتعلقة بالأهداف الشرعية المعلنة للحصار، غير أن هناك أسئلة تتعلق بصراحة بيت القصيد، وهو ما نريد بأهداف غير معلنة للحصار، يتصدرها سؤالان، أولهما هل نجح الحصار الاقتصادي في احتواء صدام، وقد كانت هذه سياسة أمريكا منذ انتهاء الحرب؟ الجواب هو أن أمريكا ربما نجحت في ذلك إلى حد ما، ولكنها في سبيل ذلك سببت إلى العراق وللشعب العراقي أدى عظيماً. وثاني السؤالين هو هل نجح الحصار الاقتصادي في إسقاط صدام وزوال نظامه، وهذا ما كان يرجوه الشعب العراقي من الحصار المضروب؟ الجواب كلا بالطبع، وقد فشل الحصار الاقتصادي في هذا المضمار فشلاً ذريعاً إن السؤال الأخير هو التعليق عليه في السطور التالية.

كنا نحن العراقيين نعتقد - ولربما بحسن نية تشوبها سذاجة – بأن الحصار الاقتصادي ة الحصار سيؤدي إلى نضوب موارد السلطة ونخرها وضعفها، وسيسهل على الشعب العراقي الجائع الانقضاض بعدئذ على تلك السلطة الخاوية والتخلص منها إلى الأبد. لقد أثبتت الأحداث خطل هذا الرأي. فحصار من هذا النوع لا يفيد مع طاغية، مجرم، ماكر من طراز صدام وهو يفكر: إذا كان للحصار أن يستمر على الشعب العراقي، فليكن أنا المحاصر وليس المحاصر. هكذا فكر صدام، وقرر ثم نقذ! من طراز

فالحصار الاقتصادي بشكله الذي فرض . هو حصار على العراق والشعب العراقي وليس حصاراً على صدام ونظامه. فمنذ انتهاء حرب الخليج الثانية والقضاء على الانتفاضة، دخل صدام وعائلته حياة ترف غير مألوفة لهم من قبل تمولها عوائد النفط العراقي المهرب والحسابات السرية للعائلة. ولم يؤد الحصار إلى ضعف النظام بل على العكس، أضاف له الحصار سلطة جديدة وهي سلطة البطاقة التموينية، فأصبح النظام بفضل الحصار متسلطاً على الشعبين قوت الناس إضافة إلى تسلطه على أمن الناس ورقاب الناس.

وبينما كان صدام وأهله وبطانته يعيشون حياة الترف واللهو، كان الآلاف من العراقيين يموتون نتيجة لانتشار الجوع والمرض. فبين سنتي ١٩٩١- ١٩٩٨ فقد العراق من أطفاله فقط خمسة أضعاف ما فقدته اليابان من قنبلة هيروشيما ولولا التفاتة الأمم المتحدة الإنسانية من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء لحلت كارثة بالشعب العراقي البريئ يندى لها جبين الإنسانية. أن فرض حصار اقتصادي على بلد يحكمه دكتاتور من طراز صدام لا يهمه إبادة شعب بأكلمه هو خطأ فادح، بل جريمة دولية كبرى فحصار من هذا النوع يؤدي إلى خنق اقتصاد البلد ونشر الفقر والمرض والموت بين الناس، في حين يتنقل الدكتاتور الحاكم متبختراً من قصر إلى قصر وتمتلئ خزانته وخزانات عائلته ومريديه وأنصاره بأموال النفط المهربة وتجارة السوق السوداء التي ترعرعت بظل الحصار.

صحيح أن مسؤولية استمرار الحصار تقع على عاتق صدام بالدرجة الأولى، وهذا مايعرفه الشعب العراقي، كما يعرفه الغرب وبقية العالم. فلو أراد صدام رفع الحصار وإنهاء هذه المأساة فوراً، لاستقال من منصبه كما يفعل مسؤولون شرفاء في بلدان أخرى فيها للقانون احترام وللإنسان حقوق، ولكن الاستمرار في السلطة بالنسبة لصدام كانت مسألة حياة أو موت. ولو أراد صدام تعليق الحصار في غضون ١٢٠ يوماً ثم رفعه نهائياً بعد ذلك لوافق على القرار ١٢٨٤ الذي صدر في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٩، ولتعاون بصدق مع جهاز التفتيش أنموفيك . لكن صدام رفض ذلك القرار لكونه ينطوي على التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل والتخلص منها وكان يعطي انطباعاً إلى العالم بأنه لا يريد ذلك.

غير أن صدام أصبح يتملص من مسؤولية الحصار، وبنجاح ليضعها على عاتق مجلس الأمن، وأمريكا بالذات. فأمريكا هي التي فرضت الحصار، وهي التي تريد استمراره. وهي التي تسبب قتل الأطفال العراقيين. فعندما وجهت شبكة (CBS) الأمريكية ضمن برنامجها المسمى (٦٠) دقيقة) سؤلاً إلى مادلين اولبرايت، سفيرة أمريكا لدى الأمم المتحدة آنذاك وأصبحت وزيرة الخارجية فيما بعد، سؤالاً حول موت ٥٦٧ ألف طفل عراقي، أجابت ببرود لا يصدق The price is worth it) أي أن الثمن الذي يدفعه العراق هو في محله وأن المعاناة الإنسانية التي تجري بالعراق بضمنها موت الأطفال العراقيين) تعادل الفوائد التي تجنيها أمريكا من ضرب الحصار على هذا البلد. وبفضل ذلك أصبحت أمريكا نفسها هي آلة صدام التي يعذب بها الشعب العراقي. وقد استمرت أمريكا بالظهور أمام الشعب العراقي

وهي تمعن في إيذائه، ليس بإطالة أمد الحصار فقط، وإنما بمنع وصول الإمدادات الإنسانية عنه أيضاً. فمندوب أمريكا في لجنة العقوبات هو الذي كان يعلق الإمدادات الإنسانية إلى العراق، بمئات الملايين من الدولارات، بحجة الاستعمال المزدوج، بضمنها حتى سيارات الإسعاف وأقلام الرصاص ومادة الكلورين، في حين أصبح كل ذي عقل سليم يعلم بأن المواد الممنوعة لا يصعب تهريبها إلى داخل العراق مثلما لا يصعب على النظام تهريب النفط إلى الخارج وهو أكبر حجماً وأكثر جلباً للانتباه فمادة الكلورين مثلاً الضرورية جداً لتنقية مياه الشرب ولتعزيز الصحة العامة، منع تجهيزها للعراق بحجة الاستعمال المزدوج في حين أصبحت تتوفر بغزارة، بواسطة التهريب، لتنقية مياه المسابح الخاصة، بعد أن أصبح بناء أحواض السباحة مودة رائجة بين طبقات النظام العليا المدللة.

وبعد أن استفاقت أمريكا - ومعها بريطانيا - لتدرك بأن العقوبات على شاكلتها المذكورة أنما هي عقوبات غبية، فهي تعاقب الشعب وتكرم صدام، قررت في صيف ٢٠٠١ المرحلة العاشرة لبرنامج النفط مقابل الغذاء تطبيق ما يسمى بالعقوبات الذكية، وقوامها تحرير استيراد السلع المدنية مع استمرار السيطرة على قائمة مواد معينة ذات الاستعمال المزدوج إضافة إلى غلق منافذ التهريب لتجريد النظام من موارده المستقلة. إن العقوبات الذكية بصيغتها التي اقترحت كانت سترتفع بحالة الشعب العراقي إلى درجة أفضل. ذلك أنها كانت ستطلق الاستيرادات المدنية دون قيود عدا مواد الاستعمال المزدوج التي كانت ستبقي تحت رقابة لجنة العقوبات، ثم تضع رقابة أفضل لمنع تهريب النفط ومشتقاته، وبذلك تزيد الخناق على النظام.

إن العقوبات الذكية بصيغتها التي اقترحت لم تكن بديلاً دائماً عن رفع الحصار الاقتصادي وإنما كانت وسيلة مؤقتة للضغط على النظام القبول القرار ١٢٨٤ وبالتالي رفع الحصار بصورة نهائية. غير أن النظام لم ترق له طبعاً تلك المسألة، وسبب ذلك أن الصيغة المقترحة كانت ترفع الضغط نسبياً عن الشعب لتضعه على عاتق النظام، وذلك ما لم يرده صدام أبداً. فهو كان يريد وضعاً للشعب مزرياً ومناسباً للابتزاز وجواباً على مشروع العقوبات الذكية لجأ صدام كعادته حينما يُحاصر إلى الابتزاز. فعمد إلى إيقاف تصدير النفط طيلة المدة التي كانت العقوبات الذكية مطروحة في مجلس الأمن للنقاش. وقد استمر انقطاع الصادرات النفطية لمدة استغرقت خمسة أسابيع ما بين شهري حزيران وتموز ٢٠٠١ مسببا بذلك خسارة ٧٥ مليون برميل قيمتها حوالي ١.٣ مليار دولار. وبذلك العمل الذي سبب أذى وخسارة للعراق تصرف صدام كالمختطف الذي يصوب فوهة مسدسه لرأس الرهينة. ولقد تراجعت أمريكا ومعها بريطانيا أخيراً عن المشروع بعد أن هددت روسيا باستعمال الفيتو، حفاضاً علي مصالحها التجارية والاقتصادية مع النظام، غير آبهة - كعادتها آنذاك - بمأساة الشعب العراقي الرهيبة. لقد بات معروفاً أن صدام يتعمد تجويع الشعب العراقي وتعريضه إلى الفاقة والعوزغذائياً وصحياً ثم يستغل تلك الحالة لابتزاز المجتمع الدولي لرفع الحصار، ومقارنة بسيطة بين المناطق التي كانت تقع تحت سيطرة النظام والمحافظات الكردية الثلاث توضح

ذلك. فعلى الرغم من أن المنطقة الكردية هي الأخرى كانت تخضع لحصار اقتصادي، وهي حالة غير مقبولة، إلا أن حالة الشعب العراقي في كردستان العراق مقارنة بحالة الشعب العراقي تحت السيطرة الحكومية، وحتي مقارنة بحالة كردستان العراق قبل الحصار، أي عندما كانت تحت سيطرة حكومة بغداد هي أن الشعب العراقي في الشمال كان يمر آنذاك بمرحلة ذهبية نسبياً. فإضافة إلي الحرية السياسية والاستقرار النسبي وتحسن الصحة العامة والتي من مؤشراتها انخفاض نسبة موت الأطفال كما ذكرنا سابقاً، فإن الحالة الاقتصادية هناك بصورة عامة أصبحت أفضل بكثير من مثيلتها تحت السيطرة الحكومية. وإن أحد المؤشرات المهمة على ذلك كان استقرار قيمة صرف الدينار العراقي، ذو الطبعة السويسرية آنذاك، عند حدود ١٥ دينار لكل دولار واحد، حيث كانت الحكومة المحلية تتبع هناك سياسة نقدية معقولة، في حين كانت تتذبذب قيمة الدينار العراقي في المناطق تحت السيطرة الحكومية بين ١,٨٠٠ - ٢,٠٠٠ دينار لكل دولار واحد، وهي عملة لا ثقة بها ويطبعها النظام محلياً بدون ضوابط.

وبمقابل تجويع الشعب ومسخ عملته وإسقاط قيمتها، كان صدام يقوم بملء خزانته بما قيمته مليارات الدولارات من العملات الصعبة، متبعاً في ذلك شتى الوسائل، بضمنها تهريب النفط وتقاضي العمولات الخاصة وإعادة تصدير المواد الغذائية والأدوية والسلع الاستهلاكية الأخرى التي تدخل العراق بموجب برامج النفط مقابل الغذاء. أضف إلى ذلك قيام صدام منذ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠ بتقاضي إضافات سعرية على المبيعات النفطية بمقدار ٢٥ إلى ٤٠ سنتاً للبرميل الواحد، وإصراره على تلك الإضافات لكي تصبح مصدراً آخراً للحصول على الأموال الصالح النظام خارج قنوات الأمم المتحدة. ولقد أدت تلك السياسة المفيدة مادياً لصدام، إلى تقليص مبيعات النفط العراقي بسبب عزوف بعض المشترين من جهة وتدخل الأمم المتحدة بتحديد أسعار النفط العراقي بصورة رجعية من جهة أخرى، مما سبب خسائر للعديد من المشترين وامتناعهم بالتالي عن شراء النفط العراقي.

ولقد انهارت صادرات النفط العراقي إلى حوالي ٦٠٠ ألف برميل يومياً فقط في شهر كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٠ بعد أن كانت الصادرات أربعة أضعاف ذلك قبل البدء بتلك السياسة، كما انخفض معدل الإنتاج اليومي، محسوباً على مدار السنة، من حوالي مليوني برميل يومياً في سنة ٢٠٠٠ إلى حوالي ١.٧ مليون برميل يومياً في سنة ٢٠٠١ ولقد سبب ذلك الانخفاض بصادرات النفط العراقية خسارة لبرنامج النفط مقابل الغذاء

تجاوزت ملياري دولار في سنة ٢٠٠١ فقط كان سيخصص منها حوالي ١,٤٥٠ مليون دولار المصلحة العراق مقابل ما يقارب ٢٠٠ مليون دولار إضافات سعرية دخلت خزانة صدام في تلك السنة. ومن المؤكد من تلك السياسة، وهي مثل واحد لسياسات صدام اللامسؤولة تجاه الشعب، أن ٢٠٠ مليون دولار تدخل خزانة صدام بهذه الوسيلة هي خير من ١,٤٥٠ مليون دولار تخصص للغذاء والدواء والمواد الإنسانية الأخرى التي يحتاجها الشعب

العراقي. وحتى لو لم يحقق صدام أية فائدة مادية لشخصه فهو يتخذ القرارات الضارة بالعراق اقتصادياً إذا احتمل ذلك القرار أية فائدة دعائية رخيصة ولو على مستوى الشارع، وهذا ما حصل عند إلغاء التعامل بالدولار والتحول إلى اليورو. ذلك أن النفط يقيم عادة بالدولار وليس باليورو، وأصبح العراق نتيجة هذا الأجراء يخسر مرتين مرة عند دفع رسوم التحويل من الدولار إلى اليورو ومرة أخرى عندما تتدهور قيمة اليورو تجاه الدولار، إذ أن تلك العملة الجديدة تعرضت عند انطلاقتها في بداية ١٩٩٩ إلى ضغوطات نحو الأسفل مما استتبع ذلك هبوط مستمر بقيمة الأرصدة العراقية. إن التسبب في مثل تلك الخسائر المالية لا لشيء إلا لإحراز أهداف دعائية سخيفة ما هو إلا استهتار سافر من قبل صدام بالاقتصاد الوطني العراقي ولا أظن أن وطنية صدام المزعومة قد انسحبت على أرصدته السرية فحولتها إلى اليورو. لقد استمر النظام برفض القرار ١٢٨٤ وعودة المفتشين للبحث عن أسلحة الدمار الشامل، إلا أن هجوم ١١/٩/٢٠٠١ الإرهابي على برجي التجارة العالمية في نيويورك غير كل شيء. فأمريكا بعد أن قضت على نظام طالبان المتخلف في أفغانستان أصبحت تعلن عن نيتها في التخلص من النظام العراقي باستعمال القوة بحجة عدم قبوله عودة المفتشين للتخلص من أسلحة الدمار الشامل. وبمقابل هذا العزم الأمريكي، الذي يبدو جاداً ظاهرياً على الأقل، أصبح النظام العراقي الذي كان يريد الحفاظ على سلطته بأي ثمن يتخبط كالأعمى في اتجاهات مختلفة. فهو أضحى يغازل الكويت والسعودية تارة متناسياً عنجهياته السابقة ويطلب الحوار مع الأمم المتحدة تارة ويلوح بقبول عودة المفتشين تارة ثم يرفض عودة الجواسيس (أي المفتشين) تارة أخرى. ونظراً لأن النظام لم يعتد اتخاذ القرارات الوطنية الصائبة لحماية العراق وشعبه ومصالحه، ولو لمرة واحدة خلال عمره الطويل الحافل، فإنه استمر في مراوغته حتى النفس الأخير وحتى وقعت الواقعة.

إن صدام حسين، لو كان حاكماً حصيفاً وحريصاً على سلامة وطنه ومصلحة شعبه، لقبل بالقرار ١٢٨٤ ونفذه أحسن تنفيذ للتخلص من الحصار المدمر وإيقاف التدخل الخارجي ولأشرك جميع فئات شعبه ومكوناته ومؤسساته ديمقراطياً، في الحكم، ولاستنهضها في عملية إعادة بناء وارتقاء بالبلد من جميع الوجوه. غير أن هذه خصال سامية لا يملكها صدام، وهي تتناقض مع طبيعته. ونتيجة لخصال صدام السوداء، فقد سدد شعبنا العراقي المنهك المفجوع ثمناً باهضاً جديداً لحماقات حاكمه وسوء نواياه، وهو القائل جئنا لنبقى ومن يستلم العراق بعدنا يجده أرضاً سوداء». ولقد زاد من نكبة العراق بعد سقوط النظام اتباع قوى الاحتلال، وبالتعاون مع البعض من المعارضة العراقية التي كانت بالخارج، سياسات خرقاء كان من نتائجها تدهور رهيب في الحالة الأمنية وتفشي الجريمة وانتشار البطالة وانحسار الخدمات الأساسية.

الأداء الاقتصادي خلال عقد من الحصار قبل الانتهاء من هذا الفصل، نريد أن نستعرض هنا باقتضاب ما حدث للاقتصاد العراقي في ظل الحصار الاقتصادي خلال عقداً ونيف من الزمان، وتحديداً فيما بين سنة ١٩٩٠ وسنة ٢٠٠٣، بما توفر لنا من أرقام ومعلومات.

وسننظر إلى الاقتصاد العراقي هنا من أربعة زوايا تتعلق بالسكان والعمالة والزراعة والناتج المحلي الإجمالي.

١- الحصار والسكان

تجري لنفوس العراق إحصائيات عامة كل عشر سنوات، وقد جرت آخر إحصائية في سنة ١٩٩٧ تبين منها أن عدد سكان العراق أرتفع من ١٦,٣٢٥ ألف نسمة في سنة ١٩٨٧ إلى ٢٢,٤٠٠ ألف نسمة في سنة ١٩٩٧ ، أي بمعدل نمو سنوي قدره ٣.١٦ بالمائة خلال فترة العشر سنوات المذكورة، على الرغم أن نسبة النمو هذه هي عالية بالمقياس العالمي، ألا أنها اعتيادية بمقياس الدول النامية وخاصة العربية منها.

أما بمقياس العراق فإن هذه النسبة هي أقل مما كان سيؤول إليه الأمر فيما لو أن العراق مر بظروف غير الظروف التي أحاطته في ظل الحصار الاقتصادي وفي ظل نظام جائر ومولع بالحروب كالنظام العراقي. فمعدل الوفيات الخام لكل ألف شخص في العراق انخفض من ١٥.٥ في سنة ١٩٧٠ إلى ٩ فقط في سنة ١٩٨٠ ، أي بمقدار ٤٢ بالمائة خلال ذلك العقد من السنين. إلا أن معدل الوفيات هذا، بدلاً من الاستمرار في الانخفاض كما هي الحالة في جميع دول العالم، ومنها جميع الدول العربية، ارتفع إلى ١٠ وفيات لكل ألف شخص في سنة ١٩٩٩. فبينما ارتفع معدل الوفيات الخام في العراق خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٨ بأكثر من ١١ بالمائة، نرى أن هذا المعدل، مثلاً، انخفض في الإمارات العربية المتحدة بمقدار ٤٠ بالمائة خلال نفس الفترة. وإذا كانت الأمارات من أكثر الدول العربية ثراء نجد أن معدل الوفيات المذكور أنخفض في موريتانيا خلال نفس الفترة بمقدار ٣٠ بالمائة، وهي أفقر الدول العربية. أن انخفاض معدل الوفيات في شتى دول العالم يعود إلى تحسن الصحة العامة، وبالعكس فان ارتفاعه بالعراق يعود لتدهور الصحة العامة نتيجة لتفشي الجوع والمرض في ظل الحصار. ولقد أصاب أذى الحصار، أكثر ما أصاب شريحة الأطفال العراقيين كما ذكرنا سابقاً، والأرقام المقارنة مع الدول العربية المحيطة بالعراق، الحالة بصورة أوضح. فبينما نشاهد من هذا الجدول أن معدل الوفيات بين سنتي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ أنخفض بالعراق كما انخفض بالدول العربية المجاورة، ولو أن انخفاضه بالعراق كان بنسبة أقل من الدول المجاورة، إلا أن العراق المحاصر، هو البلد الوحيد الذي ارتفع به هذا المعدل بين سنتي ١٩٨٠ و ١٩٩٨ في حين انخفض في جميع الدول الأخرى المبيئة بالجدول المذكور.

ولا يقتصر سبب انخفاض سكان العراق في إحصائية سنة ١٩٩٧ على زيادة معدل الوفيات، وإنما يعود أيضاً إلى سبب مهم آخر وهو هجرة العراقيين إلى الخارج بسبب وحشية النظام العراقي وظلمه وجوره. وإذا كان بالإمكان تقدير العدد الإضافي للعراقيين أطفالاً وكباراً) الذين ماتوا نتيجة زيادة معدلات الوفيات وذلك بسبب وجود أرقام منشورة عن تلك المعدلات

فإن أعداد العراقيين الذين هاجروا من العراق خلال السنوات التي تلت حرب الخليج الثانية، ولم تشملهم طبعاً إحصائية نفوس ١٩٩٧ ، لا تتوفر حولها أرقام منشورة، على أننا نعتقد بأن العراقيين الذين هاجروا يتجاوز كثيراً عدد الذين ماتوا بسبب تدهور نسب الوفيات.

أما بخصوص التوزيع السكاني على المحافظات فلم نجد تفصيلات له ضمن الإحصاء العام لسنة ١٩٩٧ على أن هناك تقديرات لهذا التوزيع نشرتها وحدة مخابرات الايكونومست . ويبدو من هذا الجدول أن مجموع سكان العراق بلغ حوالي ٢٣,١١٧ ألف نسمة في سنة ٢٠٠٠، وهذا أكثر قليلاً من تقدير منظمة الغذاء والزراعة العالمية البالغ ٢٢,٩٤٦ ألف نسمة لنفس السنة، والذي هو نفس التقدير المعتمد من قبل الأمم المتحدة، وكذلك أكثر من التقدير لنفس السنة الذي ورد في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠١ والبالغ ٢٢.٨٠٩ الف نسمه

٣١٢

ان معدل النمو السنوي للسكان فيما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ سيكون حوالي ١.٠٥ بالمائة وهو أقل بكثير من معدل النمو السنوي خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٧ البالغ ٣.١٦ بالمائة كما ذكرنا أعلاه ولا يتناسب قطعاً مع النمو السنوي الذي اعتاد عليه العراق. أما إذا اعتمدنا النمو السنوي ٣.١٦ بالمائة، باعتبار أن النمو السكاني سيستمر كما كان عليه خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٧ ، فإن عدد سكان العراق في سنة ٢٠٠٠ يجب أن يكون حوالي ٢٤,٥٩١ ألف وليس ٢٣,١١٧ ألف كما ورد في الجدول فلماذا هذا الفرق الكبير وهو حوالي ١,٤٧٤ ألف نسمة؟ إذا كانت تقديرات وحدة مخابرات الايكونومست هي الصحيحة، وهي بالحقيقة أقرب إلى تقديرات منظمة الغذاء والزراعة العالمية والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، فإن عدد سكان العراق الوارد بإحصاء عام ١٩٩٧ هو غير دقيق ومضخم عمداً من قبل السلطات لإخفاء عدد الذين هاجروا من العراق، وهو ما يقارب ١.٥ مليون شخص خلال عقد من سنوات الحصار.

إن محافظة بغداد احتوت في سنة ٢٠٠٠ على حوالي ٣٢ بالمائة من مجموع سكان العراق. وقد تقاربت محافظتا نينوى والبصرة بعدد السكان حيث جاءت نينوى بالمرتبة الثانية، ولكنها مرتبة بعيدة جداً عن بغداد، ثم تلتها البصرة عن قرب، أما المحافظات الكردية الثلاث (السليمانية وأربيل ودهوك) فقد بلغ مجموع سكانها حوالي ثلاثة ملايين نسمة، وهذا المجموع يشكل نسبة ١٣.٢ بالمائة من مجموع سكان العراق، وهي مقاربة للنسبة المخصصة للمنطقة الكردية من برنامج النفط مقابل الغذاء بعد دفع التعويضات وخصم نفقات الأمم المتحدة.

٢ - الحصار والعمالة.....

أجرت الحكومة العراقية إحصاءً عاماً في تشرين الأول (أكتوبر)، ١٩٩٧ استغرق يوماً واحداً فقط، خلافاً للإحصائيات العامة السابقة التي كانت تستغرق يومين، ولم تجر مسوحات إحصائية للمحافظات الكردية الثلاث وإنما تم تقديرها. وبناءً عليه فان هذه الإحصائية غير دقيقة. وفوق هذا تسترت الحكومة على نتائج الإحصائية ولم تنشرها باعتبارها من أسرار الدولة. ولم نجد تفصيلات عن توزيع النفوس حسب الأعمار سوى شكل بياني هرمي على الانترنت يبين عدد النفوس لفئات الأعمار المختلفة. ومن هذا الشكل قرأنا نفوس العراقيين للفئتين ٩ سنوات فما دون و ٦٥ سنة فما فوق بواسطة القياس بالمسطرة، حيث قدرنا مجموع نفوس الفئتين بنحو ٦,٨ مليون نسمة، باعتبار أن هؤلاء غير نشطين اقتصاديا. وبناء على كون عدد سكان العراق بلغ ٢٢,٤ مليون بموجب إحصائية ١٩٩٧ فإن سكان العراق النشطين اقتصادياً يصبح ١٥,٦ مليون نسمة في تلك السنة.

وقد نشرت منظمة العمل الدولية تفصيلات خاصة بالتوزيع القطاعي للقوى العاملة العراقية ضمن الإحصائية العامة لسنة ١٩٩٧

إن حجم القوة العاملة العراقية ازدادت من ٣,٩٥٦,٣٤٥ إلى ٤,٩٧١,١٤٢، محققة نمواً سنوياً قدره ٢,٢٨ بالمائة وهذا أقل من النمو السنوي للسكان خلال نفس الفترة، والذي بلغ ٣,١٦ بالمائة. كما يبدو من الجدول أن معدل مشاركة العمالة للعراقيين النشطين اقتصاديا في سنة ١٩٩٧ بلغ ٣١,٩ بالمائة وهو أقل من معدل مشاركة العمالة لسنة ١٩٨٧ البالغ ٣٥,٥ بالمائة وهو واطئ أصلاً. إن هذه الأرقام تشير إلى كون الإحصاء العام لسنة ١٩٩٧ غير دقيق، خصوصاً وإنه أجري على عجالة كما استثنيت منه المحافظات الكردية، وإن هذا الاستنتاج يدفعنا إلى إهمال هذا الإحصاء.

سنعتمد في سبيل مناقشة الحصار والعمالة على تقديرات منظمة الغذاء والزراعة العالمية لسنة ٢٠٠٠ فهذه التقديرات تشير إلى أن عدد السكان النشطين اقتصاديا، إي القوة العاملة بلغ ٦,٣٣٨ الف شخص في سنة ٢٠٠٠، منهم ٥,٠٨٦ ألف ذكور و ١,٢٥٢ ألف إناث، وان عدد العاملين منهم بالزراعة بلغ ٦٤١ ألف شخص منهم ٣١٩ ألف ذكور و ٣٢٢ إناث.

ويبدو أن القوة العاملة العراقية ازدادت من ٣,٩٥٦ ألف شخص في سنة.

١٩٨٧ إلى ٦,٣٣٨ ألف شخص في سنة ٢٠٠٠، أي بزيادة ٦٠ بالمائة خلال الثلاث عشرة سنة المذكورة، في حين أن سكان العراق ازدادوا من ١٦,٣٣٥ ألف شخص في سنة ١٩٨٧ إلى ٢٢,٩٤٦ ألف شخص في سنة ٢٠٠٠ أي بزيادة ٤٠ بالمائة خلال نفس الفترة المذكورة. أن هذه الأرقام تشير إلى أن نسبة القوة العاملة العراقية إلى مجموع السكان ازدادت من حوالي ٢٤ بالمائة في سنة ١٩٨٧ إلى حوالي ٢٨ بالمائة في سنة ٢٠٠٠، وان القوة العاملة العراقية نمت بمعدل قدره حوالي ٣.٦٣ بالمائة سنوياً خلال الفترة ١٩٨٧ - ٢٠٠٠ مقابل نمو

سكاني سنوي قدره حوالي ٢.٦ بالمائة فقط خلال نفس الفترة. وحتى إذا اعتمدنا نفوس العراق المنشورة بإحصائية ١٩٩٧ ومعدل النمو السكاني السنوي المقدر حوالي ٣.١٦ بالمائة خلال الفترة ١٩٨٧ ١٩٩٧ ، فإن هذا المعدل هو اقل من المعدل السنوي لنمو العمالة، كما تشير إليه تقديرات منظمة الغذاء والزراعة.

إن سبب زيادة القوة العاملة بوتيرة أسرع من الزيادة السكانية هو زيادة معدل مشاركة العمالة، أي أن اعداداً متزايدة من سكان العراق الذين هم في سن العمل أصبحت تعرض نفسها للمشاركة في النشاط الاقتصادي للبلد، بغض النظر عن حصولها على العمل فعلاً أم بقيت عاطلة عنه. ولم تنشر منظمة العمل الدولية بيانات عن معدلات مشاركة العمالة في العراق لسنة ٢٠٠٠ ولكنها نشرت بيانات لسنة ١٩٩٥، مقارنة مع بيانات ١٩٧٧ و ١٩٨٧. ومن هذه البيانات نجد أن معدل مشاركة العمالة، التي انخفضت في سنة ١٩٨٧ بسبب تجنيد أعداد متزايدة من القوى العاملة الزراعية وغير الزراعية وزجها في الحرب العراقية - الإيرانية، قد استدارت وارتفعت من ٣٥.٥ بالمائة في سنة ١٩٨٧ إلى ٤٦ بالمائة في سنة ١٩٩٥، ومن المؤكد أنها ارتفعت إلى مستوى أعلى من ذلك في سنة ٢٠٠٠.

إن ارتفاع معدل مشاركة العمالة خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، أي في ظل الحصار الاقتصادي، لا يدل على تسريح الجنود من الجيش وإعادتهم إلى قوة العمل. فالقوات المسلحة بجميع أنواعها لم تنخفض كثيراً حسب اعتقادنا، ولربما ازدادت بسبب جيش القدس، ولكن السبب الأساسي في زيادة مشاركة العمالة وازدياد حجم القوة العاملة بهذه الوتيرة العالية هو توجه العراقيين نحو العمل، أي عمل، لتوفير أسباب الحياة التي أصبحت صعبة المنال في ظل الحصار. وليس أدل على ذلك من توجه المرأة العراقية نحو العمل حيث تضاعفت تقريباً نسبة مشاركتها في العمالة من ٨.٥ بالمائة من مجموع الإناث في سن العمل في سنة ١٩٨٧ إلى ١٦.٦ بالمائة من مجموع الإناث في سن العمل في سنة ١٩٩٥، كما ازداد عدد العاملات العراقيات من ٤٦٠ ألف عاملة في سنة ١٩٨٧ إلى ١,٢٥٢ ألف عاملة في سنة ٢٠٠٠ أي بمقدار ١٧٢ بالمائة

٣. الحصار والزراعة

إن اهتمامنا بالزراعة في ظل الحصار الاقتصادي، دون الأنشطة الاقتصادية الأخرى، مبعثة الأمن الغذائي للشعب العراقي وأهمية النشاط الزراعي في توفير الغذاء. وكان المؤمل أن يدفع شعور التحدي والمقاومة بالنظام العراقي إلى توجيه الجهود المخلصة والمكثفة نحو القطاع الزراعي من اجل العمل الجاد والاختراع والابتكار والنهوض بهذا القطاع الحيوي جداً لمواجهة متطلبات الأمن الغذائي للشعب العراقي الواقع تحت حصار اقتصادي ظالم. أن هذا ما تفعله حقاً الحكومات المتنورة تحت الظروف الوطنية العصيبة، واقرب مثال لما حدث

في هذا المجال قيام دولة جنوب أفريقيا، في ظل النظام العنصري السابق بإنتاج المشتقات النفطية بطرق اصطناعية، بعد أن فرضت عليها منظمة الأوبك مقاطعة نفطية. على أن النظام العراقي السيئ والمتخلف لم يتوجه إلى القطاع الزراعي بمثل تلك الجهود المطلوبة. فالإهمال - ولربما كان متعمداً للمنطقة الجنوبية بالذات - وقلة المياه والتخلف التكنولوجي والتعرية والتصحر وتراكم الملح وانتشار الأمراض والتلوث، كل ذلك أدى الى تراجع الإنتاج الزراعي في ظل الحصار الاقتصادي. ولقد فاقم من ذلك الوضع ما سببه الحصار من قلة المعدات وقطع الغيار والأسمدة والمبيدات والبذور والكهرباء وتدهور البنية التحتية الزراعية بصورة عامة.

نجد أن مؤشر الإنتاج الزراعي الكلي للعراق قد ٣٠.٥ تراجع من ١٠٠ كمعدل للسنوات ١٩٨٩-١٩٩١ إلى ٦٩.٥ في سنة ٢٠٠٠، أي بمقدار بالمائة خلال عقد من الحصار. ويسبب الزيادة السكانية المستمرة، فقد تراجعت حصة الفرد

العراقي من الإنتاج الزراعي الكلي من ١٠٠ كمعدل للسنوات ١٩٨٩-١٩٩١ إلى ٥٢.٢ في سنة٢٠٠٠، أي بمقدار ٥٧.٨ بالمائة خلال العقد المذكور.

وبسبب العوامل العكسية التي ذكرناها، فقد تراجعت الغلة الزراعية للهكتار الواحد، أي الإنتاجية الزراعية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ ، فغلة الحبوب للهكتار الواحد، وهي مؤشر مهم للإنتاجية الزراعية، رغم أنها تتذبذب عادة بين سنة وأخري لجميع البلدان المبينة بالجدول، إلا أنها أخذت طريق الانحدار أو التراجع في حالة العراق في حين أخذت اتجاها تصاعدياً في حالتي إيران وسوريا، وبقيت تتأرجح ضمن مستوياتها العالية في حالتي تركيا واليابان.

ولقد تراجعت غلة الحبوب في عقد التسعينات في العراق حتي مقارنة مع ما كانت عليه في عقد الثمانينات. فمعدل الغلة السنوي خلال العشر سنوات ١٩٧٩ - ١٩٨٩ والذي كان ٨٨١ كيلوغرام / هكتار، هبط إلى معدل ٧٨٣ كيلوغرام/ هكتار خلال سنوات الحصار ١٩٩٠-٢٠٠٠ بينما نرى أن المعدل السنوي لغلة سوريا من الحبوب خلال العقد المذكور، رغم أنها أقل دول المقارنة إنتاجية كما يبين الجدول، هو أعلى من المعدل السنوي لغلة العراق بمقدار ٦٧ بالمائة.

أما عندما نقارن إيران وتركيا مع العراق نرى أن معدل الغلة السنوي لكل من إيران وتركيا خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ يزيد على مثيله العراقي بمقدار ١٢٨ بالمائة و ١٧٢ بالمائة على التوالي، وعند المقارنة مع اليابان، وهي دولة متطورة، نرى أن المعدل السنوي لغلة

الحبوب في اليابان خلال العقد المذكور يعادل سبع مرات ونصف مثيله في العراق.

وقبل أن نختتم كلامنا عن الأداء الزراعي في ظل الحصار، - إذ ليس بين تلك السنوات إحصائيات رسمية عامة عن عدد سكان العراق - وتوزيع السكان فيما بين الريف والحظر. ومن هذا الجدول نرى أن نسبة سكان الريف هبطت من ٣٤ بالمائة من مجموع السكان في سنة ١٩٨٠ إلى ٢٣ بالمائة في سنة ٢٠٠٠. أن ذلك الهبوط في نسبة سكان الريف لا يعبر عن تطور اقتصادي يشهده العراق، وإنما يعبر عن التدهور المستمر لمستوى الريف الاقتصادي، مما يبعث على هجرة الفلاح العراقي، إلى أطراف المدن في غالب الأحيان، بحثاً عن حياة معاشية أفضل. إن هجرة سكان الريف، وهم الركيزة الأساسية لإنتاج غذاء البلد، دون أن يصاحب ذلك تحسن في الإنتاجية الزراعية، كما هي الحالة في العراق، يفاقم حالة التردي الرهيبة للإنتاج الزراعي بالعراق. نجد أن نسبة القوة العاملة الزراعية إلى قوة العمل الكلية تراجعت من حوالي ١٢.٥ بالمائة في سنة ١٩٨٧ إلى حوالي ١٠.١ بالمائة في سنة ٢٠٠٠. ولم يصاحب ذلك التراجع تحسن في الإنتاجية الزراعية، كما يجب أن يحدث في حالة تطور البلد الاقتصادي، بل انحدرت الإنتاجية إلى. أضف إلى ذلك ظاهرة عكسية أخرى وهي زيادة نسبة النساء في العمل الزراعي وتراجع نسبة الذكور. فعدد العاملين في القطاع الزراعي من الإناث ازداد بشدة من ٧١ ألف امرأة في سنة ١٩٨٧ إلى ٣٢٢ ألف امرأة في سنة ٢٠٠٠، في حين لم يتقدم عدد الذكور في ذلك القطاع وإنما تراجع من ٤٢٢ ألف رجل في سنة ١٩٨٧ إلى ٣١٩ ألف رجل في٢٠٠٠ سنة

إن لتلك الظاهرة دلالة خطيرة وهي تدهور نوعية العمالة في القطاع الزراعي إضافة إلى انخفاض نسبتها. ذلك أن الرجل أكثر خبرة من المرأة في أعمال الزراعة بالعراق، كما أنه أكثر لياقة وتحملاً لمشاق العمل الزراعي من المرأة، وأن هجرته إلى المدينة في ظل الحصار الاقتصادي بحثاً عن العمل المجدي يقود إلى تدهور نوعي في العمالة الزراعية كما يقود بنفس الوقت إلى تدهور كمي فيها.

٤. الحصار والناتج المحلي الإجمالي

لقد توفرت لدينا تفصيلات عن التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة لغاية ١٩٩٣ وقد نشرناها في الجدولين (١٣١) و (١٣٢)، ولم تتوفر لنا بعد ذلك معلومات من هذا القبيل للسنوات اللاحقة، ولكننا تمكنا من تركيب سلسلة زمنية للناتج المحلي الإجمالي للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣ بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠ استنادا إلى تخمينات النمو السنوي الحقيقي لهذا الناتج، بالدينار العراقي والدولار الأمريكي.

أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية بدأ بالتدهور منذ سنة ١٩٩٠ حتى وصل إلى حده الأدنى في سنة ١٩٩٥ حيث بلغ ٢,٩٦١ مليون دينار فقط. فخلال هذه الخمس سنوات (١٩٩٠-١٩٩٥) شاهد الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً حقيقياً بلغ معدله حوالي ٣١ بالمائة سنوياً على أن هذا التراجع لم يحدث بصورة متسقة على مدار الخمس سنوات المذكورة، وإنما انهار الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٧٤ بالمائة، أي إلى الربع تقريباً،

في غضون سنة واحدة وهي سنة الحرب، تم تعرض بعد ذلك إلى تراجع كان معدله السنوي حوالي ٤.٥ بالمائة خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٥. إن انهيار الاقتصاد العراقي في سنة ١٩٩١ سببه، كما هو معروف نشوب الحرب ودمار البنية التحتية العراقية وتدني الإنتاج في جميع القطاعات الاقتصادية إلى ما يقارب مستوى الكفاف. كما أن التراجع بعد ذلك إلى القعر الذي وصل إليه في سنة ١٩٩٥ كان من بين مسبباته توقف الصادرات النفطية بصورة خاصة وانعدام الاستثمار ومعه انعدام تراكم رأس المال وتراجع إنتاج القطاعات السلعية بصورة رئيسية نتيجة لتوقف العديد من المعامل الإنتاجية ومحطات الكهرباء وعدم توفر قطع الغيار وانكماش المدخلات والمواد الأولية.

احتسب سعر الصرف على أساس ٣.٢ دولار لكل دينار واحد كما هو في سنة ١٩٨٠.

ولقد بدأ الناتج المحلي بالاستدارة في نهاية سنة ١٩٩٦ حينما وافق النظام العراقي على برنامج النفط مقابل الغذاء وبدأت الصادرات النفطية تتدفق إلى الخارج في نهاية تلك السنة. وقد حقق الاقتصاد العراقي إثر ذلك طفرات إيجابية كبيرة كان مقدارها حوالي ٤٠ بالمائة في سنة ١٩٩٧ و ٣٥ بالمائة في سنة ١٩٩٨ و ١٨ بالمائة في سنة ١٩٩٩. ويرجع الفضل الأكبر في ذلك النمو الحقيقي إلى عودة الإنتاج النفطي والصادرات النفطية إلى الحياة وزيادة وتيرة الاستهلاك إثر الزيادات التي حصلت للحصة التموينية، وكذلك فيض بعض من تلك العوائد النفطية على القطاعات الاقتصادية الأخرى بصيغة مستوردات إنسانية، وبالتالي زيادة إنتاجها، ونظراً لاعتماد الناتج المحلي الإجمالي بصورة أساسية على إنتاج النفط، فإن ذلك الناتج بدأ يتراجع بتراجع إنتاج النفط بعد سنة ٢٠٠٠ ثم انخفض بشدة في سنة ٢٠٠٣ بعد سقوط النظام وتعرض المنشآت النفطية إلى أضرار الحرب وكذلك إلى النهب والتخريب.

وعند المقارنة بين حالة الاقتصاد العراقي خلال عقد التسعينات في ظل الحصار الاقتصادي مع حالته في سنة ١٩٨٠، وهي السنة التي وصل فيها الناتج المحلي الإجمالي قمته، نجد أن هذا الناتج استمر بالتدهور، وبحلول سنة ١٩٩٥ وصل إلى أقل من خمس ما كان عليه في سنة ١٩٨٠. ورغم التحسن الكبير الذي طرأ عليه خلال السنوات ١٩٩٦ -٢٠٠٠ ، فإن الناتج المحلي الإجمالي في سنة ٢٠٠٠ لم يبلغ نصف ما كان عليه في سنة ١٩٨٠. وبعد تدهور الإنتاج النفطي العراقي خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣، وتراجع الناتج المحلي تبعاً لذلك

انخفض ذلك الناتج في سنة ٢٠٠٣ إلى أقل من ثلث ما كان عليه في سنة ١٩٨٠. لقد كانت الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي كبيرة جداً. فعلى افتراض أن الاقتصاد العراقي كان سيحقق نمواً متواضعاً جداً قدره ثلاثة بالمائة سنوياً منذ سنة ١٩٩٠ بدلاً من التراجي الذي حدث، فإن مجموع الخسارة التي تعرض لها العراق في الناتج المحلي خلال الفترة ١٩٩٠ ٢٠٠٣ يمكن تقديرها بحوالي ٥٥٠ مليار دولار بالأسعار الحقيقية لسنة (١٩٨٠). ولقد كانت الخسارة بالصادرات النفطية لوحدها عظيمة، ذلك أن حصة العراق الإنتاجية كان من المفروض بها أن تعادل حصة إيران، كما هو الاتفاق مع منظمة أوبك ولكن انهيار صادرات النفط. العراقي، كما بينا ذلك في صدر هذا الفصل، نتيجة للحرب والحصار ، حرم العراق من عوائد نقطية كبيرة كان سيبلغ مجموعها نحو ١٩٠ مليار دولار خلال الفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٣ فيما لو تساوى أنتاج العراق مع إنتاج إيران في غياب الحرب والحار

إذ تعرض الاقتصاد العراقي خلال عقد من الحصار فيما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٣

إلى تراجع سنوي معدله ٧.٧ بالمائة، نرى أن اقتصاديات عديدة أخرى في ظل حكومات متنورة وسياسات عقلانية كانت تحقق نمواً سنوياً معدله ٦ بالمائة على الأقل. ولو قيض للاقتصاد العراقي أن ينمو بنصف هذا المعدل أي ٣ بالمائة سنوياً فقط لانتهى الناتج المحلي الإجمالي في سنة ٢٠٠٣ بحوالي ٢١,٤٦٠ مليون دينار بأسعار (١٩٨٠) وليس ٥,٠٩٨ مليون دينار كما كان واقعه في تلك السنة. ولم يقتصر الأذى الذي أصاب العراق نتيجة لذلك العقد من الحصار على تراجع الناتج المحلي الإجمالي فقط، وإنما نخر الحصار قدرات البلد الإنتاجية وضرب البنى التحتية التعليمية والصحية وقتل مئات الآلاف من العراقيين الأبرياء ودمر النسيج الاجتماعي.